السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 14 آب 2014 ـ الموافق 18 شوال 1435 هـ ـ العدد 12846

AS-SAFIR Arabic political daily – August 14, 2014 N° 12846

1 | 17

تخشى الدول الخليجية «داعش» في بلدانها قبل خشيتها من تمدده في العراق، فهي ساهمت بصناعة التنظيم، كما ان الأفكار التي تدعو إليها تشجع على ازدهار مثل هذه التيارات.

2

المقاومة في غزة جعلت كل نضالات الأجزاء الفلسطينية الأخرى شاحبة، كما كشفت عن الأعطاب القائمة في أوضاع تلك الأجزاء، وتخلي الدولة عن مسؤوليتها عن دور الأيتام في مصر.

3

موسم الهجرة إلى السلاح في اليمن، ما حفزته «المبادرة الخليجية» التي قتلت الآلية السياسية في البلاد. و«حلم» يقدم مشهدا لبغداد على غير ما هي عليه اليوم.

4

مصر: الثورة الضعيفة والمعنى المفقود

(من الانترنت)

الثورة في مصر اليوم في موقف متعثر، تبدو الأرض من تحتها رخوة، قابلة لابتلاع أبنائها الذين يجتاحهم فقدان المعنى والجدوى.. وهذا يمكن رصده في مساحات كبيرة، تبدأ من كتابات وتعليقات العديد من المثقفين وكذلك الشباب في الفضاء الالكتروني، وتنتهي بأحاديث المقاهي بين الأصدقاء. هناك شعور عميق بالهزيمة أمام سردية الدولة العسكرية وانتصار مكوّنات الاستبداد والقمع على قيم الحرية والانعتاق.

ثورة كبرى حاضرة وقصة كبرى غائبة

كأننا أمام ثورة كبرى من دون قصة كبرى. فهي كبرى من حيث تعدد جبهات الصراع وخطوط المواجهة مع منظومة السلطة على مستويات مختلفة، من الثقافي والسياسي إلى الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى تعدد موجاتها وأهدافها واتسامها بتناقضات حادة وتقلب دائم في الأوضاع، وإسقاط ثلاثة أنظمة سياسية (مبارك، المجلس العسكري ثم الإخوان المسلمون). وتواجه الثورة السرديتين اللتين سيطرتا على العالم العربي، وليس فقط على مصر، أي دولة الاستقلال الوطني العسكرية الطابع والبنية التي طرحها عبد الناصر، وسردية الإسلام السياسي في نسختي البنا وقطب، علاوة على الصراع مع هيمنة سردية «السوق» كحقيقة مطلقة وكصياغة علمية لإدارة الموارد والسكان. وبالأخص منذ 2000، بعد اشتداد الخصخصة وسيطرة الطابع النيوليبرالي على السلطة.

وهي ثورة كبرى أيضاً من حيث تدخل الصراع الإقليمي والدولي في مجرياتها، وتأثيرهما عليها، وتأثيرها عليهما، وتفجر أوضاع المنطقة بعدها، واشتداد الحرب بالوكالة من خلالها. فلا يمكن اختزال هذه الثورة بشكلها السياسي أو بإطاحة رأس «الملك» الذي تجسد في البداية بمبارك. وهي تأتي في سياق تاريخي يشهد أقصى درجات فشل وانحطاط دولة ما بعد الاستقلال الوطني. كما أن تفجرات الثورة الدائمة وتناقضاتها دفعت الى صعود الإسلام السياسي متمثلاً بأكبر وأعرق جماعة منه في العالمين العربي والإسلامي هي الإخوان المسلمون. وقد انفجرت تلك التناقضات مرة أخرى في وجه الإخوان وسرديتهم، ليسقطوا سياسياً ومجتمعياً، ثم لتنزلق البلاد الى دوامة قاسية من العنف والإرهاب وإرهاب الدولة والنظام العسكري. إلا أنه من الجلي أنها ثورة بلا قصة كبرى، وبلا حقيقة تصارع من أجل فرض سرديتها وتأسيس خطاب ولغة حولها وبنائهما للتعبير عنها، أو لإنشاء هيكل وبنية من اللغة في ما بعد لتعبر عما هو «حقيقة». هي ثورة قامت من خلال ما يمكن تسميته بـ«الذات الضعيفة» والتفكير الضعيف: «تجرأ على القتال .. تجرأ على النصر»، كان هذا أحد أهم شعارات الثورة الصينية بقيادة ماو سي تونغ، وقد مضى ما يقل عن قرن على هذا الشعار. قبله وبعده سُفكت دماء كثيرة في ثورات عديدة تحت مزاعم الشرعية الثورية. وكان «النصر» يحمل دائما معه قصة كبرى وسردية تقول «الحقيقة» عما حدث ويحدث وما ينبغي أن يحدث. وتفرض دوماً هذه الحقيقة والسردية من خلال هيمنة سلطة طرف تاريخي على أطراف أخرى.. هكذا أيضاً يتم تعريف نجاح الثورات. كما ارتبطت دوماً فكرة السردية والقصة الكبرى مع ما يعرف بـ«الكتلة الهيمنة» التي تأخذ شكل التنظيم السياسي، سواء جاء في تجليه الأعلى على شكل الدولة أو في تجليه في الحزب الثوري أو جماعة أو مؤسسة ما. ولأن الثورات الحديثة كانت الأساس لانطلاق مشروع الحداثة والتحديث في العالم، تزامن هذا مع تأسيس ما يسمى «بالذات القوية». وهذه تجد جذورها في اللاهوت السياسي، إذ تمت علمنة المقدس الديني إلى المقدس الحداثي واستبدال مطلق بآخر. والذات القوية تلك ولدت في حقبة الحداثة واستكمال مشروع الدولة الحديثة والمجتمع الانضباطي. وهي تشعر بأنها تحمل حقيقة مطلقة عن الكون والإنسان والطبيعة والأشياء. لم تدّع الثورة المصرية حمل حقيقة جديدة للعالم ولا نهج يجب أن يُتّبع، ولا شكل وتعريف محددين للنصر، ولا تصور واضح عن طبيعة وهيكل الحكم الذي يجب أن يُطبق على أرض الواقع حتى يتحقق العدل والتقدم والحرية. فالثورة الفرنسية ظنت أنها تحمل رسالة للإنسانية، بل حاربت وسفكت الدماء واستباحت الحريات من أجل تطبيقها. ولينين وتروتسكي قادا حرباً ثورية وحرباً أهلية للانتصار لتصور بعينه عن الكون ووعد المساواة والتحرر من خلال المضي قدماً نحو المجتمع الاشتراكي، وهي سردية لم تأخذ طابعاً فلسفياً وجدلياً حينما كانت تطرح نفسها على الجموع، بل تمسكت بصيغة «علمية» تقف على أرض صلبة من المعرفة اليقينية. وكذلك جاءت ثورة كوبا المسلحة بحقيقة ما كانت تكفل بإعطاء شرعية كاملة لسفك الدماء ما دامت المعركة تطلب ذلك. وحوّل الخميني الثورة الإيرانية ونجح في فرض سرديته حول ولاية الفقيه وشكل السلطة المطلوب تحقيقه ليتم من خلاله، ومن خلاله فقط، الخير والعدالة.

أما الثورة المصرية فمنزوعة التبشير، تَعِد بالتجربة والتحقق والتجدد، لا باليقين والحقيقة. تَعِد بصراع دائم ومستمر لضمان الحرية وتجدد الانعتاق. و«القصة» هي الاشتباك الدائم والمتجدد مع البنى القمعية والسلطة من أجل تهذيب وتغيير مستمرَين، والرفض المتجدد للهيمنة من خلال أساطير ميتافزيقية جامدة، سواء جاءت من خلال مقدس مادي متمثل في الدولة وخطاب العسكر، أو مقدس ديني متمثل في الإسلام السياسي والجماعات الجهادية. المعنى يخلق هنا من خلال التجمع والنضال ذاته، وليس من خلال أدوات الجدل أو أدوات العنف والسيطرة. فمنذ اليوم الاول هناك تعدد للحقائق داخل الميادين وحرص على استمرار تعددها وتنوعها. وهنا يصح ما يسميه الفيلسوف الإيطالي جياني فاتيمو (صاحب «نهاية الحداثة» وكتب/ مداخل للتعريف بنيتشه وهايدغر) «بالتفكير الضعيف»، أي التفكير الذي لا يدّعي لنفسه مطلقاً ميتافزيقياً، سواء كان مادياً «معلمناً» ومقدساً بصيغة علمية، أو دينياً مقدساً بصيغة روحية. إنه التفكير المتقبل لعدم كماله والواعي لما به من عوار ونقص متجددين... وتلك الحالة تجلت في العديد من الأوساط الشبابية والسياسية قبل الثورة وأثنائها، وتقلصت وتراجعت كثيراً في السنتين الماضيتين مع اشتداد الاستقطاب والقتل والصراع على خطوط الهوية الجامدة، بين الوطنية المصرية والإسلام السياسي. ولم يكن من الممكن إسقاط تلك الحالة من الترحال اللانهائي بدون الدخول في صيغة الحرب/الإرهاب. فالحرب هي المنطق الذي يستطيع إخراس أي منطق آخر، ومن خلال خطابه وممارساته تتم مأسسة واستدامة حالة الاستثناء والطوارئ، حيث عُدّ أي تفكير مغاير خطراً يجب سحقه قبل أن يقدِّم مبرراته وحججه. وهذا ما تجلى في خطاب كل من الإخوان والعسكر. فكلاهما أعلن أنه لا وقت لأي خطاب آخر لأننا الآن في حرب حامية الوطيس ولا مجال للنقد.

الترحال والتجدد

هناك، منذ اليوم الأول للثورة، حديث مستمر حول غياب التنظيم والكتلة المتجانسة اللذين من شأنهما تطبيق أهداف الثورة وفرضها. وهناك رأيان في غياب «القصة الكبرى» عن الثورة المصرية، الأول يرى أنه عوار جلل، وهو المتسبب الأول في ضياع بوصلة الثورة، حيث قاد هذا الغياب والفراغ لملء مساحات السلطة والأبنية المجتمعية بالأفكار الأصولية أو بالارتداد الى الصيغ المختلفة من السلطات القديمة. وتقول تلك المجادلة إن غياب المعنى يقود إما إلى حالة عدمية تتعامل مع الثورة تعاملاً احتفالياً وكرنفالياً، أو لحالة سيولة شديدة وارتباك أمام سؤال السلطة والسياسة في مستوياتهما العليا، أي هياكل الدولة والاقتصاد. إن افتقار المعنى طبقاً لتلك الرؤية أيضاً يقود إلى تقويض الجماهير وجعلها أميل لأي خطاب يدعي ارتكازه على «الحقيقة» وانبثاقه منها.

إن شبكة العلاقات بين تلك المفاهيم قادرة على تفسير الوضع في مصر من زاويتي الثورة والثورة المضادة. ليس فقط على المستويات العليا للسياسة والحكم بل على مستوى تفسير حالة الإنكار التي يمر بها الكثيرون. إن شعار ماو يكتسي هنا معنى أشمل، حيث إن الجرأة على القتال تولّد ثقة بالغة بأن هناك نصراً منشوداً أبعد من غاية القتال نفسه. هذا الشرط الرئيسي غير متحقق في قطاع واسع ممن عُرفوا بشباب الثورة (الذات القوية)، لذلك ثمة التباس ينفجر في وجه كل من التنظيم والكتلة القادرة من خلاله على النصر. على الجانب الآخر، تسعى الثورة الى تفكيك السرديات المهيمنة. إلا أنها بهذا الفعل تصدم قطاعاً معتبراً من الجمهور في تكوينه وفي الحقيقة التي رسمت وجوده ودوره. ولهذا يستطيع خطاب الدولة العسكرية أن يتمفصل مهما بلغ من جنون وحمق وكذب، لأن قبول تفكيكه يعني التضحية بالحقيقة المكوِّنة لذوات كثيرة، ورفع الزيف والأقنعة عنه يبدو لهؤلاء أكثر جنوناً وخطورة من قبول جنون وانحطاط الخطاب نفسه. وكذلك يمكن أن يندرج التحليل نفسه على الإخوان تحديداً، فالوجود مشترط بالقبوع داخل التنظيم حيث يصبح من الصعب تخيل معنى للحياة خارجه. ويزيد من جنون تلك الذوات القوية انهيار الوضع الاقليمي خارج مصر، وتحديداً في كل من سوريا والعراق وليبيا. فبعض مؤيدي العسكر، حتى بعدما تجلى لهم مدى سوء هذا النمط من السلطة وانحطاطه، يفضلون الدفع بأن القمع والاستبداد أفضل من مآسي تلك البلدان، وخيالهم السياسي غير قادر على تخيل وتصور واقع مغاير ممكن. وهو ما يعني ارتداداً كاملاً الى سردية مبارك ودولة الاستقلال الوطني في طورها الأكثر ترهلاً: «إما أنا أو الفوضى».

ثمة زاوية لا بد من اعتبارها، رغم تردي الحال في هذه اللحظة. فربما تكون هذه الثورة هي الأولى في تاريخ مصر الحديث التي قامت بزلزلة أوهام ما تحمله سردية السلطات القائمة ثم الثورة المضادة من ميتافيزيقيا واستبداد. وهي تشتبك مع «السلطة» في شكلها الصافي والمجرد، وتطرح على المجالين العام والخاص سؤال الحرية بدون مساومة وبدون تأجيل تحت مزاعم قصة أكبر وحقيقة أبعد. وهذا مديح «الذات الضعيفة» وما تمثله من حلم الانعتاق من خلال التجدد والترحال. إذ لا نهاية للتاريخ ولا مرسى أخير...

علي الرجال

باحث في علم الاجتماع السياسي، متخصص في الدراسات الأمنية من مصر

المواطن والإدارة: الحشرة والفيل

قضيت هذا الصيف في إنجاز إجراءات شراء شقة دفعت فيها ما تيسر وما لم يتيسر. في الليل أتسكع في الفايسبوك وفي النهار أتسكع بين الإدارات. على الشبكة الصبيب ضعيف وفي الإدارة الموظف ثقيل.

أعددت ملفا للبنك ليدفع ما لم يتيسر للمرة الثانية. والملف فيه وثائق في بطنها وثائق. مثلا، لكي يعطيك البنك قرض سكن يجب أن تحضر له شهادة ملكية العقار الذي ستشتريه وشهادة بعدم ملكيتك للسكن ليسلفك. لتحضر شهادة الملكية تقصد مقر المحافظة العقارية. ولتحضر شهادة عدم ملكية شقة تقصد دار الضريبة. وهنا يطلبون منك شهادة السكن. ولتحصل على شهادة السكن لا بد من توقيع «المقدم»، ولكي يوقع المقدم ـ الشاويش أصغر وأهم موظف في وزارة الداخلية ـ يجب أن تقدم له شهادة العمل وطلبا ووصل إيجار وفاتورة الكهرباء، والتزاماً بأن زوجتك تسكن معك. ولتحصل على شهادة العمل تقدم طلبا لمديرك...

كم من شهادة ذكرتُ الآن؟ لا أعرف، لقد سلمت رقبتي للبيروقراطية مؤقتاً. لكني مع كل وثيقة جديدة أحث نفسي: إلى الأمام. لا تراجع. خاصة أن الشقة واسعة تقع في آخر طابق وتطل على البحر. اتبعوني في دروب الإدارة.

بعد تسلم الوعد بالبيع من الموثّق ذهبتُ إلى مكتب المحافظة العقارية للحصول على وثيقة أصلية للملكية ليعتمدها البنك في القرض. في المكتب قيل لي إن شباك دفع الرسوم أغلق وإني وصلت متأخرا. سألت رجل الأمن الخاص: كيف يغلق في الواحدة والإدارة ككل لا تغلق أبوابها إلا في الثالثة بعد الظهر في رمضان؟

لا يملك جواباً. فهو ليس موظفاً. إنه يعمل في شركة خاصة تعاقدت مع الإدارة العمومية مؤقتا. في المغرب عشرات آلاف رجال الأمن الخاص ووضعهم في غاية الهشاشة رغم أناقتهم.

في الغد رجعت في التاسعة. وصلت مبكرا. جلست بين المنتظرين. لكي أمحق الانتظار آخذ معي حاسوبي وأسجل ملاحظاتي هذه بعين المكان. سبق لكم أن انتظرتم حتى عرقتم وانتصب شعر رأسكم... دخل مواطنون كثيرون وخرجوا. أتأمل وجوه ناس تركوا أعمالهم وجاؤوا لقضاء مصلحة في جحيم المحافظة العقارية. العقار غابة. العقار هو بترول المغرب.

سألت رجل الأمن الخاص عن موعد قدوم المسؤول عن التوقيع فقال قريبا. بعد نصف ساعة سألته فقال قريبا. شرعت أغني أغنية شعبية شهيرة عن الانتظار «دابا يجي الحبيبية دابا يجي» (أي سيجيء قريبا يا حبيبتي. عن أم تسخر من انتظار ابنتها لرجل لن يجيء). يفحصني الشرطي الخصوصي ليتبين الفاصل بين السخرية والحمَق في سلوكي. بعد حين غادر موظف موقعه وتأخر. سألت عنه فجاء الجواب: ذهب إلى المرحاض.

من يستطيع الاعتراض على الغريزة؟

بعد كل فترة انتظار أردد الأغنية، ثم شرعت أكتب. الكتابة أشبه بفعل انتقامي. أدرك البوليسي الخصوصي أني غاضب وأتحامق. أنتظر ولا أغلي لأن الكتابة تنفيس عن الغضب. أستمتع بالكتابة ويستمتع الموظف قبالتي بتعذيب الناس بطلب المزيد من الوثائق. أغرب وثيقة هي شهادة الحياة. شهادة تثبت أن الواقف طالب الوثيقة حي.

في العاشرة فتح شباك صندوق استخلاص الرسوم. الصندوق آخر شباك يفتح وأول شباك يُغلق. دفعتُ الرسوم وطُلب مني العودة في الغد لسحب الوثيقة التي تُعد إلكترونيا. فكرت في الصراخ لكنّ للموظف الذي يوقّع نائباً ومخلباً. وهو قادر على معاقبة من ينتقده. قد يرفض مثلا نسخة البطاقة الشخصية لأنها غير واضحة فيدوّخني. ثم إن الموظف يكلف البوليس الخصوصي ليبسط المطلوب للمواطن، أي أنا. حينها لا يظهر إن كان البوليس الخصوصي حارساً أم موظفاً أم وسيطاً. الجواب: ثلاثة في واحد. وهو يبدو لبقا وأذكى من الموظفين، سألته بوجع: ولماذا لا آخذ الوثيقة الآن؟

جاء الجواب ساحقاً «ذهب الموظف الذي يوقع إلى مقر الولاية». لماذا ساحق؟ لأن الموظف لا يستطيع مخالفة الوالي. للوالي والغريزة النفوذ نفسه على البشر هنا.

ذهبت ثلاث مرات للحصول على وثيقة واحدة. فحضور الموظفين ليس تاما. يسهل تفسير التغيب في رمضان. الصيام عبادة أما العمل فلا. فالعواشر (العشر الأواخر) مقدسة وهي للاعتكاف لا للعمل. وهكذا فإن العامل الديني جد مؤثر في الإدارة سلبا، مؤثر لأنه يبرر التغيب وليس يزيد الإنتاجية بحجة أن العمل عبادة. الغريب أن «العواشر» تمتد أربعين يوما على الأقل لدى المغاربة. وهي مبرر لكل أشكال التقاعس.

في صف الانتظار تتجلى علاقة المواطن بالدولة. الإدارة هي صلة الوصل بين هذا الفيل الذي لا يظهر من فرط ضخامة حجمه، والمواطن الحشرة. الدولة تقبض على مصالحه، وعليه إحضار الوثائق والانتظار ودفع رسوم، وحتى رشوة للحصول على حقه أو حق غيره إن أمكنه. سبب الخلاف؟ الإدارة تدقق والمواطن يريد كل شيء فورا. وحين لا يحصل عليه يجلس الفرد ينتظر دوره ويبحث عن مسلك. يبحث وينتظر ويغلي. وحتى عندما يكون هناك ترقيم إلكتروني للمُنتظرين، يتناسى بعض الموظفين في دار الضريبة الضغط على زر الترقيم فيبقى الترتيب غامضا. ويمكن لكل من يفتقد الحياء أن يسبق غيره. لا تعنيه انطباعات الآخرين عنه. في هذه الظروف تكون الوقاحة كنزاً لا يفنى. يرتكب الوقح الخطأ ويرفض تلقي توبيخ، يزعم أنه يستفسر أو يطلب معلومات بينما هو يحصل على الوثائق التي تخصه. وغالبا يملك فائض وقاحة فيعطي باقي المنتظرين محاضرة عن غياب الإنسانية والتسامح وقسوة قلوب البشر. في غمرة الجدل يصعب على المنتظر البرهنة على الضرر الذي لحقه. وهو يعبر عن استعداده لدفع رشوة لشراء الزمن، لتسريع الحصول على الوثائق.

بعد الانتظار والتسويف وطلب وثائق، يصل المواطن ليقف أمام الشباك. ويجب ألا تصدر عنه أي علامة نرفزة أو ضيق. بل عليه أن يظهر الانصياع الكلبي لكي تُقضى حاجته. من يحتج يجد أن وثيقة ما تنقصه أو أنها منتهية الصلاحية... الأغلبية تؤمن بأنه لا جدوى من الاحتجاج أصلا. فالاحتجاج مجرد عناد والعناد لا غد له. لذا فإن ما يهم المواطن – الذي يعتبر مروره بالإدارة شرا لا بد منه – هو قضاء حاجته من الوثائق بسرعة. يريد الانتهاء لا العدالة. يهمه ألا يقع الفيل على الحشرة. بفضل سلوك الأغلبية التي تشبه النعاج، يسود السلام المفيد لبقاء الفيل، فيلنا. فبدون الفيل يكون وضع الحشرة أسوأ. لم أكتب هذا إلا بعدما مارست سلوك النعجة ونجوت. هذا الفيل أفضل للحشرة من كل ذئب آخر.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

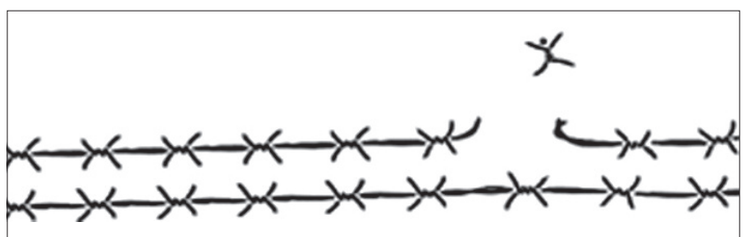

يكذبون على أنفسهم

نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي لثماني سنوات، (كان يريدها اثنتي عشرة على الأقل، ثم يخلق الله ما لا تعلمون، وكان يهيئ ابنه أحمد...) حقق إجماعا نادر المثيل: نفَر منه الجميع، واتفق على التخلص منه الأميركان، وإيران، والمرجعية الشيعية، والأكراد، والتحالف الوطني الذي يضم الأحزاب الشيعية ومنها جماعات الصدر والجعفري والحكيم، إلى جل حزب الدعوة نفسه وهو حزبه، هذا عدا الأطراف السنية طبعاً. منجز يستحق سجل غينيز. مع أن الرجل هدر جزءاً من أموال العراق الوفيرة في استرضاء دائرة واسعة من الأتباع والمريدين. ومارس ما هو متعارف عليه من طقوس استقطاب الشعبية، كالتوتير المذهبي الفج، وكان قمعياً. ولكنه «فشل» بحسب كل هؤلاء الذين رتبوا خطوات التخلص منه، وهنأوا خلفه بحرارة.

وهنا تكمن أولى الأكاذيب، مما كان يمكن تلافيه، بعكس أكاذيب أخرى «ضرورية» للموقف كما هو مهندَس. لم يتم تكليف حيدر العبادي حرصاً على الدستور كما قال بان كي مون وتبعته البارونة أشتون. وليس «خطوة واعدة إلى الأمام» كما قال أوباما، وليس «زعيما بديلا لمكافحة المتمردين» كما قال المسؤولون الإيرانيون، ولا هو «اللبنة الأولى للوصول إلى بر الأمان» كما قال الصدر. قد لا تُفهم هذه المبالغات الجوفاء رغم أناقتها، إلا بربطها بالجملة التي تليها، حيث شدد هؤلاء، كلٌّ بلغته، على «الحكومة الشاملة» و«تعاون كل الأطراف الوطنية» و«الحفاظ على تماسك بلاده»... هنا العطب إذاً. وهو كان فاقعاً من قبل أن يحتل «داعش» مناطق واسعة من العراق، بدليل أحوال الكهرباء والتعليم والصحة والنقل والأمن الخ.. مما يهم الناس كلهم، كل ساعة.

يكذب القوم على أنفسهم حين يعلنون أن المشكلة تقع في المالكي، مع الإقرار بقبح الرجل وارتكاباته. كما حين يعلنون أن عهداً متفائلا يبدأ مع «الوجوه الجديدة» في السلطة (تجددت الأسماء في رئاسات الجمهورية والبرلمان والحكومة، ولكنها كالحة في القِدَم، وكانت في السلطة، وهي وصلت وفق الأساليب القديمة نفسها والمساومات والإرضاءات والصفقات).

لا يمكن لبلد شهد ما شهده العراق من أهوال على امتداد عقود (ثلاث حروب كبرى، وحصار تجويعي، واحتلال، بعد نظام استبدادي مجنون)، أن يتعافى من دون توافق وطني عام يكون تأسيسياً. وهذا مختلف تماما عن المحاصصة («العملية السياسية») التي أرساها الأميركان وورثها المالكي وتتجدد فحسب اليوم مع العبادي التي لا تنتج غير الأزمات والتفكك والاصطراع.

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

10.7 في المئة هي نسبة معدل تضخم الأسعار على المستهلكين في مصر في شهر يوليو/ تموز الماضي، بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الحكومي. وأشار الجهاز إلى أن معدل التضخم هذا هو في أعلى مستوى له منذ بداية العام الحالي، ويتزامن مع رفع أسعار الكهرباء والوقود الذي أقرته الحكومة، بعد خفض الدعم لها.

داعش.. انقلاب السحر على الساحر

تزامناً مع إحكام داعش سيطرته على مدينة الموصل وأجزاء رئيسة من المحافظات الحدودية في العراق وسوريا، نشر التنظيم خريطة «دولة العراق والشام الإسلامية» التي يسعى لإقامتها. وكان مفاجئاً أن الخريطة التي رُسمت لكي تلغي حدود «سايكس بيكو» شملت الكويت دون غيرها من دول مجلس التعاون. وقتها اتصل رئيس الوزراء الكويتي بنظيره العراقي لاستعراض الأوضاع الأمنية وللتعبيرعن ثقة الكويت في قدرة السلطات العراقية على «مواجهة الوضع». إلا أن استمرار انهيار الجيش العراقي في شمال البلاد أعاد إلى الواجهة قلق المسؤولين الكويتيين وزملائهم في دول التعاون الخليجي من تمدد مشروع داعش.

«مسافة السكة»

لم يتذكر كثيرون في الكويت أو غيرها من عواصم الخليج تصريح الرئيس عبد الفتاح السيسي في أثناء حملته الرئاسية عن التزام مصر بحماية الأمن القومي العربي والخليجي. وقتها أكّد السيسي أن وصول قوات عسكرية مصرية لمواجهة أي تهديد حقيقي للأمن القومي لن يتطلب وقتا أطول مما يتطلبه قطع «مسافة السكة». فعلاوة على انشغالها بتأمين الأوضاع الداخلية، لا تمتلك القوات المسلحة المصرية القدرات اللوجستية للقيام بحراسة أمن الخليج. ولا الولايات المتحدة الأميركية في وارد تمكين السيسي من القيام بهذا الدور، وهي التي أعلنت عن تعزيز وجودها في مياه الخليج العربي بقوات إضافية وقِطع بحرية. كما أعلنت بريطانيا عن استعدادها للمساهمة في ضمان أمن واستقرار المنطقة والوقوف مع الكويت وأية دولة خليجية تتعرض لخطر داعش.

ركّز الموقف الرسمي الكويتي على أن تهديد داعش لوجودها لا ينحصر فيها، بل هو تهديد مباشر وحقيقي لجميع دول المنطقة، ما يستدعي القيام بما هو ضروري لتحصين الجبهة الداخلية في كل بلد وتطوير التعاون الأمني والعسكري. لم تؤدِ التصريحات الكويتية القلقة إلى اجتماع وزراء الداخلية والدفاع في دول مجلس التعاون للتباحث حول الإجراءات التنسيقية المطلوبة. ولم يشر أحدٌ بجدية إلى دور يمكن أن تلعبه قوات «درع الجزيرة» في مواجهة تداعيات تمدد داعش، وبعد ذلك «الدولة الإسلامية».

لا أحد يستطيع تجاهل المعيقات التي تحول دون اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي على موقف استراتيجي يتعلق بأمن المنطقة أو اقتصادها أو مستقبلها السياسي، ناهيك عن تنفيذه على الأرض. وهي معيقات ساهمت في تأجيل متكرر لموعد القمة الخليجية التشاورية التي كان مقرراً انعقادها في السعودية في منتصف هذه السنة. بل ان السعودية والإمارات مثلاً بدتا في البداية غير معنيتيْن مباشرة بأسباب القلق الكويتي، واكتفتا في بيانات منفصلة بإبداء الأسف للأحداث الجارية في العراق، ودعتا إلى قيام تنسيق دولي لمواجهة ظاهرة الإرهاب. إلا أن الموقف السعودي سرعان ما تغير بعد تواتر الأنباء عن اقتراب ميليشيات داعش حينها من حدود المملكة، فأعلنت السعودية حالة التعبئة القصوى في المناطق الشمالية المحاذية للعراق. بدا الرعب السعودي حقيقياً وملحاً بعد إعلان «دولة الخلافة»، وراحت الاحتياطات السعودية تتخذ مسارات جدية باعتبار أن أراضيها تتجاورعلى امتداد مئات الكيلوميترات مع تلك «الدولة»، فاستكملت شبكة المراقبة الإلكترونية على طول الحدود وعززت تحصينات المناطق الحدودية بمزيد من الحواجز الترابية، تتخللها سلاسل من الأسوار الإسمنتية والأسلاك الشائكة. كما نقلت السلطات السعودية تعزيزات من الجيش والحرس الوطني واستنفرت قواتها الجوية. وتجاوزت السعودية المستوى الاحترازي حين قامت أجهزتها الأمنية بتشديد إجراءاتها لحماية المنشآت الحيوية في البلاد بما فيها «محطات تحلية المياه».

عناصر من «داعش» في محافظة صلاح الدين شمال العراق (أ ف ب)

التهديد من الداخل

لا تعني كثرة الإجراءات الاحترازية التي تتخذها السعودية والكويت على الحدود أن المسؤولين في البلدين يتوقعون أن تنجح داعش/الدولة الإسلامية في غزو الكويت مثلاً أو حتى في السيطرة على موقع استراتيجي في السعودية. فانتصار داعش في شمال العراق لا يعود لقدراتها العسكرية وخططها الإستراتيجية، بل هو في المقام الأول نتاج عقدَين من ممارسات طائفية وسوء إدارة وفساد أفقدت القوات النظامية العراقية انضباطها وقدرتها على الدفاع عن مواقعها.

يعرف المسؤولون الخليجيون أن بضع مئات أو آلاف من مقاتلي أي من تلك التنظيمات والشبكات في الخارج لن تتمكن من تحقيق أكثر من إرباك للمؤسسة الأمنية/العسكرية في البلدين. من جهة أخرى، لا يتوافر ما يؤكد أن الأجهزة المعنية في السعودية قد فقدت قدرتها على التأثير على أنشطة التنظيمات والشبكات السلفية العاملة في سوريا والعراق، رغم ما تحقق لهذه الأخيرة من موارد مالية كبيرة بعد سيطرتها على مناطق غنية بالنفط والغاز في البلدين. إلا أن التهديدات التي أطلقتها داعش/الدولة الإسلامية تعيد إلى الذاكرة تهديدات أطلقها في 1990 زعيم القاعدة أسامة بن لادن وقابلتها العائلة المالكة في السعودية بتجريده من جنسيته.

مصدر القلق الأكثر إلحاحاً لدى أولئك المسؤولين ليس الغزو الخارجي، بل الانقضاض على بلدانهم من داخلها على أيدي رجال شبكات وتنظيمات سلفية تستفيد من الخبرات القتالية واللوجستية التي تجمعت من العمليات الجهادية في العراق واليمن وسوريا. ويتذكر هؤلاء المسؤولون أن إحدى أكبر الهزات الأمنية التي واجهت السعودية كانت عملية الحرم المكي التي قادها جهيمان العتيبي في تشرين الثاني/نوفمبر 1979. ولقد كان معه «المهدي المنتظر» محمد القحطاني، تلميذ ابن باز كبير مشايخ السلفية، وأكثر من 400 من الأتباع ينتمي كثيرون منهم للقوات المسلحة والحرس الوطني وأجهزة الأمن، وهم يحملون كتب السلفية وفتاوى كبار مشايخها.

تُوثق البيانات الدورية الصادرة عن أجهزة الأمن السعودية أن «التحقيقات والمتابعات الأمنية رصدت انتشارا واسعا لتلك الشبكات وارتباطاتها بعناصر متطرفة في سوريا واليمن». ففي أيار/مايو الماضي أعلنت الداخلية السعودية القبض على 62 شخصا ينتمون لتنظيم «يستهدف منشآت حكومية ومصالح أجنبية في المملكة تعرضت في السابق لهجمات شنتها القاعدة». وأشار البيان إلى أن للتنظيم «أميراً تمّت مبايعته»، وأن له امتدادات في اليمن وسوريا ويقوم بالتنسيق مع أمثاله في البلديْن. تتفاوت تقديرات أرقام المواطنين الخليجيين في صفوف «دولة الإسلام» وبقية الشبكات والمجموعات الجهادية العاملة في العراق وسوريا. وحسبما ذكر ثيودور كاراسيك، وهو أحد الباحثين في معهد للأبحاث قريب من المؤسسة العسكرية في دولة الإمارات العربية، فإن هناك ما يصل إلى 4000 سعودي في تنظيم داعش بالإضافة إلى حوالي 1500 شخص من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى. قد نحتاج إلى رفع هذا التقدير بعد احتساب تأثير انتصارات داعش العسكرية، وزيادة ظهورها إعلاميا وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، وانعكاس كل ذلك على رفع قدرتها على اجتذاب الأنصار وتجنيد المزيد إلى صفوفها. ففي البحرين على سبيل المثال، يمكن متابعة وتوثيق هذا الظهور الإعلامي لممثلي داعش/الدولة الإسلامية واتساع مساحته وتأثيره. وشهدت مؤخرا مختلف شبكات التواصل الاجتماعي ظهور الشيخ تركي البنعلي، وهو سلفي بحريني يُقال إنه من أبرز منظري داعش/الدولة الإسلامية، يدعو البحرينيين وخاصة عناصر الأمن والقوات المسلحة للانضمام إلى الجهاد و«هجرة عساكر القوانين والهجرة إلى عسكر شرع رب العالمين». وهو يدعو إلى بيعة الخليفة الجديد فـ«شتان شتان بين بيعة آل خليفة، وبيعة الخليفة». وتجد هذه الدعوات من يسمعها ويلبيها، كما هي حال بحرينيين قُتلوا في عمليات عسكرية في شمال العراق، ومنهم عناصر سابقة في قوة الدفاع وأجهزة الأمن البحرينية. لا يعتمد تأثير البنعلي في البحرين، وأمثاله في بقية دول مجلس التعاون، على فصاحتهم وقدراتهم على الإقناع، أو على تبحرهم في العلوم الشرعية، بل على استنادهم إلى أساسيات الخطاب الذي تلقنه أجهزة «الإرشاد الديني» لعناصر القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في تلك البلدان. فليست السعودية وحدها بين بلدان الخليج التي يتلقى الجنود والشرطة فيها دروساً منتظمة تعتمد على الكتب السلفية، يشرحها محاضرون سلفيون يروجون لطاعة ولاة الأمر ولشيطنة كل من يختلف عن «الفرقة الناجية»، أي أتباع المذاهب الأخرى، ناهيك عن سائر الديانات. فهؤلاء المخالفون هم إما أهل بدعة أو كفر بواح. في هذا السياق، لم يكن مستغرباً أن تكون من بين أول إجراءات «دولة الخلافة» فرض الجزية على النصارى في مناطق سيطرتها وهدم أضرحة ومساجد يؤمها أتباع مذاهب إسلامية أخرى. فهذا السلوك يستند إلى الرؤية الدينية/السياسية ذاتها التي بررت هدم مساجد في البحرين إثر دخول القوات السعودية والإماراتية في آذار/مارس 2011 لقمع حراك «دوار اللؤلؤة». وقبلها بررت تدمير تمثال بوذا على أيدي طالبان الأفغانية. وهي أيضاً التي بررت قبل ثمانين سنة لمؤسس الدولة السعودية عبد العزيز بن سعود تدمير وجرف أضرحة ومساجد البقيع في المدينة المنورة وغيرها من مناطق الجزيرة العربية.

مرة أخرى..

منذ بدء «الجهاد الأفغاني» في بداية ثمانينيات القرن الماضي، أصبح استخدام الحركات الدينية المسلحة من ثوابت سياسة العوائل الحاكمة في الخليج في مجالي الأمن الداخلي/الإقليمي والسياسة الخارجية. وعزز ذلك اعتماد الجهود الأميركية على قدرة التنظيمات والشبكات السلفية بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات الخليجية، على تجنيد «المتطوعين للجهاد» بقدر اعتمادها على أموال النفط لتمويل ذلك النشاط.

وطيلة أربعة عقود تلت، لم يتغير الدور المركزي الذي لعبته التعبئة الدينية/السياسية في مساعي ضمان استقرار الأوضاع القائمة في منطقة الخليج، على الرغم من تعرجات ملحوظة حدثت وتحدث نتيجة لتنافس هذه العوائل الحاكمة على النفوذ الإقليمي. لا يمكن الادعاء أن جميع الحركات الجهادية قبلت بأن تبقى ألعوبة في أيدي أجهزة الاستخبارات الخليجية أو مَن يقف وراءها. فلقد برزت حركات وشبكات حاولت الخروج من عباءة صانعيها، فاتجهت «القاعدة» وبعض أفرعها ومشتقاتها نحو «الجهاد الكوني»، واتجهت أخرى إلى العمل في بلدانها، كما حدث مثلاً في الكويت والسعودية. وفي كل الأحوال، تكون النتيجة مزيداً من المبررات للقمع الداخلي ومزيداً من الارتهان للولايات المتحدة الأميركية لحماية أنظمة لا يهمها إلا إدامة حكمها وهيمنتها على ثروات المنطقة وخياراتها.

عبد الهادي خلف

أستاذ علم الاجتماع السياسي
في جامعة لوند ـ السويد، من البحرين

مواقع / إصدارات

شبكة «قدس».. فلسطين في موقع

شبكة «قدس» الإخبارية مثال لقدرة أي مجموعة شبابية على تحقيق الانجازات، في حال توفرت الإرادة والسعي لذلك. ففي العام 2011، أنشأت صفحة على «فايسبوك» من فلسطين، واتخذت من «إعلام المواطن» شعاراً. ومن هذه الصفحة انبثقت صفحات، لكل منها تخصص معين. متابعة أخبار الاستيطان، الأسرى... بعد سنة فقط كانت الصفحة قد جمعت 180 ألف متابع، وحققت 400 مليون مشاهدة. اليوم وبعد ثلاث سنوات على تأسيس الصفحة، أصبح لـ«قدس» موقع أخباري متكامل، يعتمد على مراسلين متطوعين في كل المناطق الفلسطينية. في غزة، الضفة، وفي الداخل، بالإضافة إلى مراسلين في المخيمات الفلسطينية في الشتات. اليوم يتابع الصفحة على «فايسبوك» أكثر من مليوني شخص، أما موقع «تويتر»، فيبدو أقل نشاطاً مع 70 ألف متابع فقط.

يشرح القيمون على التجربة في معرض التعريف عن أنفسهم، أن فريق العمل يعتمد على المتطوعين بهدف التحرر من شروط المموِّل، والعمل بشكل مستقل للتحرر من الشروط الحزبية كذلك. أهمية التجربة تكمن في الشعار، «إعلام المواطن»، أي أن يصنع الناس إعلامهم بأنفسهم. ويقول التعريف: «بذلك يتحول الموقع الإخباري لمجتمع افتراضي، مفتوح للناس لتبادل المواد الإعلامية والآراء بكامل الحرية، شرط أن يكون تحت سقف الهوية الفلسطينية الجامعة».

في العدوان الأخير والمستمر على غزة، يبدو كأن الموقع قد أصبح من أهم المصادر لمتابعة الأخبار، سواء في غزة أو بصدد الأحداث الناتجة عن ذلك في كل المناطق الفلسطينية. تبتعد الشبكة قدر الإمكان عن الأخبار المبالغ فيها، أو تلك ذات الطابع الدعائي او «البروباغندي»، كمعيار مهني / سياسي يحميها من خسارة مصداقيتها.

في الفترة الأخيرة، تبدو الصفحة على مواقع التواصل الاجتماعي وموقع الشبكة على الانترنت، وكأنها محصورة بأحداث غزة.، لكن جولة سريعة على أقسام الموقع تظهر بأن الشبكة في أوقات «السلم» تحرص على تقديم مواد تحليلية أكثر عمقا وشمولاً. فمثلاً في قسم التحقيقات الصحافية، نص عن تلاعب إحدى شركات الغاز في الضفة بالأسعار والاحتيال على السكان. وفي تحقيق آخر بعنوان «أن تكون لاجئاً للمرة الثالثة: فلسطينيو سوريا» جولة مكثفة ومقابلات مع اللاجئين المحاصرين، أو الذين فروا من مخيم اليرموك. ومن سوريا الى مخيم شعفاط، تحقيق عن معاناة اللاجئين في الداخل الفلسطيني بعنوان «الأماكن التي تختنق بذاتها.. عن مخيم شعفاط نتحدث».

ومن الأقسام اللافتة «مجتمع الأسرى»، الذي يمكن اعتباره قسماً أرشيفياً لا يفوت أي تفصيل يتعلق بالأسرى الفلسطينيين، سواء الجدد أو القدامى. ولعل قسم «الانفوغرافيكس» الذي يخصص له الموقع زاوية خاصة دليل إضافي على أهمية المشروع وعصريته، فهو يقدم قراءة واضحة وقابلة لسرعة الانتشار، تشبه ما يعتمد عليه الاحتلال في غرفة «الترويج» التي أنشأها بعيد بدء العدوان على غزة. يستحق مشروع شبكة «قدس» الإخبارية المتابعة والدعم.

www.qudsn.ps

فكرة

أترضاها لأختك؟

خلال الأسبوع الماضي، أثيرت ضجة واسعة حول فتوى إجازة تجسّس (تلصص) الرجل على المرأة أثناء الاستحمام، بشرط أن يكون ينوي الزواج منها. ولكنها نبشت مجدداً من قبل داعية اسمه أسامة القوصي. حملها شريط فيديو نال حصّة انتشار كبيرة. يتوجّه القوصي للشباب بالقول: «لو كنت صادقاً في أنك ترغب بالزواج من البنت وعرفت تستخبى وشفت حاجة هي مش ممكن توريهلك، هو جائز. إنما الأعمال بالنيات، وأحد الصحابة فعل ذلك فاستنكر عليه البعض، وقالوا له أتفعل هذا وأنت صاحب رسول الله؟ فأجابهم بأن رسول الله قال إن استطعت أن تنظر لما يدعوك لنكاحها فلتفعل....». استفاض القوصي في سرديّته التشريعية الدينية، والفيديو حظي بنقاش واسع. ثم خرج وزير الأوقاف المصري، الشيخ مختار جمعة، وهاجم «الفتوى» في بيان رسمي، قائلا: « في كل يوم يطالعنا أحد المحسوبين ظلماً وبهتاناً على الدعوة والدعاة بفتاوى مثيرة للجدل، إمّا حبّاً بالظهور الإعلامي أو لشغلنا عن القضايا الوطنية الهامة». وأضاف: «لقد أفتى له بالنظر لها وهي تستحم عارية أو شبه عارية ونقول له ولأمثاله «أي نخوة وأي رجولة في هذا؟ هل تقبله أنت على ابنتك؟»، وكذلك فعل رئيس لجنة الفتوى في الأزهر سابقاً علي أبو الحسن، واستنكر وشرح وفصّل وعلّل بطلان الفتوى...

اللطيف، أنه من بعد تحوّل الفتوى إلى حفلة شجب، خرج القوصي ليعلن أن عمر الفيديو حوالي العشر سنوات، والفتوى قديمة أصدرها عندما كان متطرّفاً. واتهم جماعة الأخوان المسلمين والجماعات «الإرهابية المتطرفة» بإعادة نشر الفيديو في هذا التوقيت لتشويه صورته «بعد أن عدت إلى ساعة الدعوة بقوّة».

الفتوى هذه لم يخترعها القوصي، بل عمرها مئات السنين على الاقل، وهي سبق تداولها مرات، وعلى يد مشايخ متعددين. ويبدو أنه يمكن لمن يبحث أن يجد ما يحلو له في «التراث» الديني. وأما الشرط الآخر الذي قد يجهله القوصي، فهو ارتكاب تلك الفعلة بالسر بحسب اسلافه، من دون معرفة المرأة المتلصص عليها... لعدم إحراجها!

الرأي العام المصدوم اليوم بالفتوى المتجددة، كان قد تعرّض لصدمة أشد قبل فترة وجيزة بخبر أول تطبيق لحد الرجم حتى الموت لسيدة في مدينة الطبقة في ريف الرقة بتهمة الزنى. ومن المعروف أن شروط إثبات الزنى شبه مستحيلة، وذلك لتلافي الشبهة والوشايات والانتقام والظلم، بل هناك تشكيك من قبل علماء مسلمين بوجود عقوبة الرجم أصلا واعتبارها عادة موجودة عند اليهود، وفي التوراة، وأن الاصل في الاسلام هو الستر. ويقال إنه، وطوال فترة حياة الرسول والخلفاء الراشدين، لم يطبق الرجم إلا على رجل اصر على الوشاية بنفسه باستماتة! بينما قامت عناصر من «داعش» بتنفيذ «الحكم الشرعي» حسبما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

هذه ربع قصة من قصص دولة «الخلافة الإسلامية». أُنهك الإسلاميون وهم يشرحون وينفضون عن الإسلام هذه الممارسات. حسناً، لمزيد من الوضوح، الشيخ أسامة القوصي صرّح بأنه عاد اليوم إلى ساحة الدعوة (وبقوّة). هل من يسمع؟ الرجل عاد؟ بلسانه قال إنه قبل عشر سنوات كان يعمل مع الجماعات التكفيريّة ويكفّر أمه وأبيه. وأما استنكار وزير الأوقاف فجاء بمنطق أعوج ذكوريّ: «أترضاها لأختك؟». وما زلنا نستغرب تمهيد الارض والنفوس أمام داعش؟

زينب ترحيني

تغطية الصحف السعودية للحرب على غزة

هذا رصد لتغطية خمس صحف سعودية للعدوان على غزة على مدار أسبوع كامل، من 14 إلى 20 تموز/ يوليو. والصحف هي مكة، المدينة، عكاظ، الرياض، الجزيرة.

الصفحات الأولى

تحمل الصفحات الأولى عادة تغطية للأحداث الأهم بالنسبة للقراء أو لسياسة الصحيفة، فكان أن غيبت الصحف السعودية الثلاث، مكة والمدينة وعكاظ، غزة وأخبارها تماما عن صفحاتها الأولى على مدار سبعة أيام. إلا أن هذه الصفحات الأولى لم تصدر فارغة، فحملت لنا مانشيتات عريضة عن ظاهرة «سيلفي» ومواضيع «السحر» مثلا... وفي ما يخص صحيفتي الرياض والجزيرة، كان الوضع أفضل بقليل لمصلحة غزة، من حيث الحضور وليس الموضوع. فكان أن أوردت كل منهما خبراً رئيساً واحداً لم يتكرر طيلة الأسبوع. إلا أنهما لم يكونا بالفعل عن غزة، بل عن المملكة، حيث تبدأ المانشيتات بـ«المليك يوجه» و«المملكة تدعم»، بأسلوب تملق واضح للقيادة السعودية. أما في بقية الأسبوع، فقد حضرت غزة في «بعض» الأيام على شكل خبر ثان وثالث في الصفحات الأولى لجريدتي الرياض وعكاظ. وفي المجمل، ظهرت غزة بنسبة أقل من 29 في المئة في الصفحات الأولى للصحف الخمس.

المحتوى

تكررت نوعية الحضور الرث لأخبار غزة في ملحقات الصحف المهتمة بالأحداث السياسية، ولكن بنسبة أسوأ من حضورها في الصفحات الأولى. فليس في تلك الصحف ملحقات خاصة بالعالم العربي، لذا وضعت أخبار غزة في الملاحق المخصصة للشؤون الدولية. وفي هذه الملاحق، لم تتصدر غزة أخبار العالم، بل أتت في كثير من الأعداد في الصفحة الثانية من الملحق، بعد أخبار عن دول بعيدة في آسيا، كتايلندا، وعن دول أوروبية. ثم إن أكثر ما يتعلق بغزة كان للإشادة بدور المملكة، وتصريحات لمسؤولين عرباً عن دور القيادة السعودية، لتكون نسبة جميع ما يخص غزة هو أقل من 2 في المئة من محتوى الصحف الخمس.

مقالات الرأي

كان الحضور النسبي الأكثر، بل الأسوأ بحق غزة، هو في ملحقات مقالات الرأي. فكانت أكثر من نصف المقالات التي تناولت غزة سلبية تجاهها، حيث يستعمل الكتّاب الدم الفلسطيني والعدوان على غزة كمدخل وعنوان لمقالاتهم ليكملوا بعد ذلك إما في مسلسل التمجيد للقيادة السعودية، أو الهجوم على حركات المقاومة، أو الهجوم على الفلسطينيين وأهل غزة.

لم تخجل المجازر الصهيونية الكتّاب. اجتهدت مجموعة منهم في إظهار دور المملكة «القيادي» و«التاريخي» في الصراع مع إسرائيل، لدرجة أن القارئ قد يظن لوهلة أن جيش المملكة هو من يقود المقاومة في غزة.

ووظف كتاب آخرون غزة في عناوين مقالاتهم، ولكن هذه المرة لشن الهجوم على حركات المقاومة، وعلى حماس والإخوان المسلمين عموما. فتبدأ بقراءة المقال على أساس أنه عن غزة وفجأة بعد عدة أسطر يأخذك الكاتب للهجوم على كل خصوم النظام السعودي، ثم ينتهي المقال بدون أي ذكر للصمود الفلسطيني أو لمجازر الصهاينة. ومن تبقى من الكتاب تجاوز تحقيقات الصهاينة أنفسهم ليتهم حماس بعملية اختطاف المستوطنين الثلاثة وقتلهم، ثم تجاوزوا الوقاحة في المنطق الصهيوني ليهاجموا شعب فلسطين وأهل غزة بالأخص. ويكفي هنا ذكر ما كتب محمد آل الشيخ في صحيفة الجزيرة تحت عنوان «قضية فلسطين ذريعة من لا ذريعة له» ليعرف القارئ المستوى الذي وصل له كتاب مقالات الرأي في الصحف السعودية: «صدام حسين، حينما اعتدى على الكويت واحتلها، رفع شعار «تحرير فلسطين يمر بالكويت»، فامتلأت شوارع غزة بالمتظاهرين يرددون: بالكيماوي يا صدام من الكويت إلى الدمام». وفي ذلك تشف إن لم نقل حقداً..

هناك عدد قليل من كتاب رأي تلك الصحف من الذين تناولوا غزة «ايجابياً»، وعدد أقل أشاد بالمقاومة، وهاجم الصهاينة، وقال إنه لا يعترف بكيانهم، من أمثال الدكتورة فوزية أبو أحمد. كما أن مواقف الكتاب الذين وقفوا ضد غزة والمقاومة لم تمر مرور الكرام بين الناس، حيث جمع عدد من النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي أسماء كتاب أعمدة دائمين لتلك الصحف في قائمة سُميت «قائمة العار» من أمثال عبده خال وسمر المقرن وتركي الدخيل.

علي عايض القحطاني

كاتب من السعودية

العربي السفير

قضية

5.2 مليار دولار هو المبلغ الإضافي الذي طالبت به وزارة الأمن الإسرائيلية للجيش. والمبلغ سيقطع من ميزانية العامين 2014 (2 مليار دولار) و2015 (3.2 مليار دولار) بحسب ما أفادت به صحيفة «ذا ماركر» الاقتصادية. هذا مع التذكير بوصول الخسائر الاقتصادية لاسرائيل بفعل العدوان الى 5.8 مليار دولار.

أنفاق غزّة تبتلع ساحرة أسطوريّة

أسامة دياب – سوريا

يعششُ في وعيّ كل إنسان عربيّ مشهدٌ لامرأةٍ مسنّة تقف فوق ركام بيتها وتهتف: «وين العرب؟». قد يبدو هذا المشهد بالنسبة لجيل من الشباب وكأنه بديهيّ، سابق للتجربة. نتخيّلها امرأة أسطوريّة، تقف هناك منذ الأزل، وتهتف الجملة ذاتها. كأنها ساحرة تسافر فوق بساطٍ من الركام إلى أي مكانٍ في وطنٍ تتناوب جغرافيّته على حمل المجازر: ديرٍ ياسين وقانا، مخيّم جنين وغزّة. تقف ساحرة الركام وتسأل: «أين العرب؟».

الجديد الآن أن الساحرة اختفت. استبدلها آخرون سبق وشهدناهم في الجنوب اللبنانيّ عام 2006، هؤلاء الذين لا يسألون أين العرب، بل يقدّمون للجملة الشرطيّة إجابة: «إذا هُدمت بيوتنا، فهي فداء للمقاومة».

في هذا التحوّل لحظة يجدر بنا التقاطها: من السؤال إلى الجواب، من الشكّ إلى اليقين. كنّا نسأل عن «العرب» كاصطلاح هلامي، وكأن الأمة العربيّة كلها رجل واحد يجلس في مقهى. لم نكن نعرّف ما الذي نريد منهم أن يفعلوه. كانت استغاثةً يخنقها الشك، نجد ما يشبهها في الثورة السوريّة في هتاف: «مالنا غيرك يا الله» كشعارٍ سياسي. أما الآن: «فدا المقاومة». مقولة واضحة ودقّيقة التعريف: «نفدي المقاومة بحياتنا، مادياً ومعنوياً، لكي تنتصر على إسرائيل في هذه المعركة التي تخوضها». هذه الإجابة الواضحة، على الرغم من تعقيدها وأسئلتها الداخليّة، أربكت الشرائح الاجتماعيّة التي لا تستطيع أن تكون شريكة بها: في الضفة الغربيّة، في الأراضي المحتلة عام 1948 وحتّى في الوطن العربي. شهدنا حالة صمتٍ مطبق، له أسباب وعوامل كثيرة أساسها يقع في انعدام إمكانيّة المشاركة بالمعركة، رغم وجودها. بكلمات أخرى، حين يُذبح أهلنا دون مقاومة وتنعدم ردّة الفعل الحقيقيّة على الجرائم الإسرائيليّة، يكون للتظاهر والاشتباك الشعبي والاعتصام أمام السفارات قيمة حقيقيّة. أما إن وُجد الماء فبطل التيمم، وعُدنا نحن في حيفا ونابلس وبيروت كومة تراب راكدة تشاهد المجازر عبر التلفاز.

موسم حصاد الشوك

في الوطن العربيّ

أمام التلفزيون رجال يتحلقون ثم يسألون «وين العرب؟»، ونساء يلطمن خدودهن وأفخاذهن ويرددن السؤال نفسه. مثلنا ملايين العرب، يعيدون هذه الجملة حتى يتحوّل الوطن العربيّ كلّه رجع صدى لهذا الصوت، ويُعطي النداء قوّته الحقيقيّة. فتأثير هذا السؤال علينا وعلى وعينا مرتبط بالأساس بكونه يُطلق وسط فراغ، وسط قاعة خالية لا تتحرك داخلها الأجسام. أما اليوم، فالوطن العربي ليس راكداً. القاعة لم تعد خالية ولا ساكنة. ألف حزب وحركة شبابيّة وثورة مضادّة وتيار إسلاميّ وطغمة حاكمة وجهاز مخابراتي، كلهم يركضون ويقفزون في فضاء هذه القاعة. الوطن العربي بأسره كله ينزف مخاض السياسة كاتباً تاريخه. متعثّراً، مكلوماً، يسير باتجاه تغييرات سياسيّة كنّا نظن خطأً أن إنجازها ممكن دون جراحة اجتماعيّة خطيرة باتجاه التوافقات الوطنيّة. هناك مناضلون في مصر وتونس وسوريا والعراق والبحرين... يناضلون اليوم، بموازاة المقاومة الفلسطينيّة، ضد أنظمة دمويّة تارة، وضد تنظيمات دمويّة تارةً أخرى.

نفهم في فلسطين أن سؤال «أين الشعوب العربيّة» صارت له إجابة، فقد بريق الصدى المتعاظم: الشعوب العربيّة، بكليّتها، تصارع نفسها من أجل مستقبلها الذي هو مستقبل فلسطين. مرّت سنوات طويلة وقضيّتنا الفلسطينية هي قضيّة العرب الأولى، هي القلب والبوصلة. لكنّ ما فاتنا كل هذه السنوات، أن قضيّة فلسطين لا يمكن أن تبقى قضيّة العرب الأولى إذا ما حوّلناها إلى قضيّتهم «الأولى والوحيدة». والآن، لا بد أن نحصد شوك عقودٍ طُمست فيها كلّ القضايا الجوهريّة في الوطن العربي باسم قضيّتنا.

نبض الضفة الذي هدأ

خرجت الضفة الغربيّة خلال العدوان، تظاهرت واشتبكت مع الجنود الإسرائيليّين في نقاط التماس المعتادة. سقط في الضفة خلال العدوان على غزّة 19 شهيداً، أغلبيّتهم الساحقة من أبناء قرى الضفة ومخيّماتها. شُيّعوا ثم دُفنت الحالة الشعبيّة التي اندلعت دون قيادةٍ وبغياب تام لأي بنية سياسيّة قادرة على دفع المعركة. أبدت الضفة تضامنها. شُنّت حملة لمقاطعة المنتوجات الإسرائيليّة تماماً كما في المدن الأوروبيّة.

شكّلت الحرب على غزّة هزّة قويّة للمنظومة الاجتماعيّة المؤسساتيّة والاقتصاديّة في الضفّة. كأنّ وجبةً دسمة من النضال الغزّي لم يستطع جسد المؤسسات الأجنبيّة، والسلطة الفلسطينيّة، والشركات الخاصة أن يهضمها بأي شكلٍ من الأشكال. تعثّر الجهاز الذي أسسته دولة أوسلو فُتقيّاً في الضفة موجةً من الاستغلال الدعائيّ والانتهازيّ للدم الغزّي. شركات الخدمات الخلويّة على سبيل المثال لا الحصر، تنافست في ما بينها. شركة «جوّال» أطلقت دعايات كارثيّة إبداعياً قبل كونها كارثيّة سياسياً. إحدى الدعايات تقول: «حبيبتنا فلسطين اللي على حبها ما يختلف «اثنين»، بيني وبينها عشق صار له سنين». أما شركة «الوطنيّة موبايل» فاستغلت المساحة الإعلانيّة في الصحف لتقول: «اللهم كنّ مع أطفالنا ونسائنا وشيوخنا وشبابنا في غزة، اللهم آمين». هذا نموذج بسيط لشبكة اتصالات تدعو لربّها عبر إعلان مدفوع الثمن. وليكتمل المشهد، ناشد أبو مازن الجماهير بالتبرع بالدمّ، وكان ينقصه أن يدعو الناس لصلاةٍ من أجل غزّة وكأنه البابا فرنسيس.

مع هذا، شهدت الضفّة موجة من المواجهات الشعبيّة غير المسبوقة في السنوات الأخيرة. اصطدمت بدايةً بأمن السلطة الذي حاول قمع المسيرات. لكنّ السلطة سرعان ما استدركت الموقف، خاصةً بعد بدء الدخول البرّي إلى قطاع غزّة وتسجيل المقاومة لإنجازات عسكريّة على الأرض. استدركته لئلا ينقلب السخط عليها ولئلا تتعاظم المسيرات التي دعت إليها حماس في الضفّة. لكنها لم تطلق له حيز الاشتباك فحسب، بل حاولت احتواءه وتنظيمه بأدواتها عبر وسطاء من الشخصيّات والرموز الذين دعوا إلى تظاهرات حاشدة يشارك بها عشرات الآلاف في الضفة، وتسير نحو محاور اشتباك معروفة. استخدمت السلطة وسائطها لتأخذ كل احتياطاتها، فلا تتورط مباشرة بالدعوة للمواجهة وفي الوقت ذاته لا تترك الأمور تفلت من يدها.

في نهاية المطاف، لم تتمكن السلطة من احتكار المواجهة. لكنها أيضاً لم تطمسها في الأيام الأخيرة. ولا يصيب من يقول إن المواجهات انطفأت بتأثير مباشرٍ من السلطة. لكن الأصوات الشبابيّة التي تحدّثت، قلقةٌ من «سيطرة القيادات» على الغضب الشعبي، تجاهلت أن الغضب وحده لا يمكن أن يُنجب استمراريّة الصدام. وأن كل انتفاضة شعبيّة على الصهاينة يمكن أن تشهدها الضفّة، لا يمكن أن تُبنى إلا على أساس تقويض البنية الاقتصاديّة والسلطويّة التي أنتجها أوسلو. وأن الحديث عن اللاسلطويّة وكأنها كائن تطلقه فيعيش وحده، قد يُصبح من ضروب الكسل.

مقياس رسم الكرامة

أما قصّة الأراضي المحتلّة عام 1948 فهي أغرب. قبل استشهاد الطفل محمد أبو خضير، شهد الداخل اشتباكات عارمة. كان إضراب الأسرى الإداريين في قمّته حين بدأت الحركات الشبابيّة في الداخل تتحضّر للتظاهر والمواجهة في مدينة أم الفحم، نصرة للإضراب. قبل يومين من التظاهرة الكبرى، أعلن الأسرى وقف الإضراب، لكن ذلك لم يغيّر شيئاً بالنسبة للشباب المتأهّب للمواجهة، وكان ما كان من صدام وإصابات واعتقالات. استمرت المواجهات وتصاعدت، في حين عمّ الضفّة سكونٌ تامٌ ولم تكن الحرب على غزّة قد بدأت. عند إعدام الطفل محمد أبو خضير حرقاً، كان الداخل قد خرج في أكبر موجة مواجهات شهدناها منذ بداية الانتفاضة الثانية. قُمع النضال الشعبيّ بقوّة. انطلقت واحدة من كبرى موجات الاعتقال بحقّ فلسطينيي الداخل الذين يحملون المواطنة الإسرائيليّة. اعتقلت الشرطة الإسرائيلية خلال أقل من شهر نحو 700 شاب وشابّة، الثلث منهم من الأطفال. استخدمت وسائل قمع غير مألوفة في الداخل، مثل الكلاب البوليسيّة والمستعربين، وفرضت في بعض المواقع حظراً للتجوّل، وحاكمت بعض الشبّان على أساس بنود من القانون العسكريّ المطبّق بالضفّة الغربيّة. شركات حكوميّة وخاصّة أوقفت خدماتها في البلدات العربية، وشُنّت حملة واسعة النطاق لطرد العمّال العرب من أماكن عملهم، كما إيقاع عقوبات بحق الطلاب الجامعيين على خلفيّة مواقفهم السياسيّة. هذا علاوة على التحالف الحديديّ الذي عقده نفر من المتخاذلين من أصحاب المصالح الاقتصاديّة والسياسيّة وبعض رجال الدين، كما بعض رؤساء المجالس المحليّة للقرى والمدن العربيّة، الذين اتهموا الشباب بالطيش والتهوّر. بعض القيادات الحزبيّة اتهم الشباب، كما في الوطن العربي تماماً، بأنهم ينفذون مؤامرة ليعطوا ذريعة لإسرائيل بأن «تسحب المواطنة منّا».

لكن ليس ذلك وحده ما جعل شعلة الاحتجاج تنطفئ كلما زادت المعركة في غزّة ضراوة. في بداية العدوان، قبل بدء العمليّة البريّة، حين كانت غزّة تُقصف والناس يُقتلون، وكانت صواريخ المقاومة تنزل على المستوطنات الإسرائيليّة دون أن توقع خسائر جديّة، ظن فلسطينيّو الداخل أنهم يستطيعون التحول الى عامل صعب في معادلة سياسيّة، بحيث يشكلون ضغطاً في الشارع على الجهاز الأمني الإسرائيلي. لكن الميدان في غزّة قال غير ذلك. أنجزت المقاومة، فأعادت الأمور إلى سياقٍ يوضّح ضآلة الإمكانيّات التي يمتلكها الفلسطينيّون في الداخل. المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، ذاك الذي عاش منذ النكبة على هامش صناعة السياسة والتاريخ، عاجز عن أن يكون سيداً لنفسه ومستقبله، نهض منذ أكثر من عام وسط حالة ركود في الضفة وغزّة، بقرار سياسيّ لخوض صدام ضد مصادرة الأراضي في النقب، واستمر بحذر شديد في هذا النهج الذي يُعيد زمام النضال إلى الناس في الشارع. لفترة زمنيّة قصيرة، نظر فلسطينيّو الداخل إلى أنفسهم بالمرآة وهم يلقون الحجارة ويستنشقون الغاز ويدخلون المعتقلات، وشعروا بشيء يكمن في جوهر النضال، اسمه الكرامة. ثم أتت غزّة وقاومت، دفعت نحو 2000 شهيد، ودُمّرت كاملةً، ووضعت مقياس رسم جديدا وضخما لمعنى الكرامة.

أسئلة

تجد ساحرة الركام نفسها أمام الضفّة الغربيّة التي تتخبّط بمنظومتها المتأزمة، حيث ظهرت قيادتها في قمّة عجزها وعبثها حين تجاهلتها إسرائيل كلياً لتنشغل بالحرب على المقاومة، فأثبتت بذلك أن دورها وثقلها مشتقان فحسب وليس إلا من اكتراث إسرائيل بها وحاجتها لها، وليس من قاعدةٍ شعبيّة ولا من ميثاق نضاليّ. وتجد ساحرةُ الركامِ التي تسأل: «أين العرب؟» فلسطينيّي الداخل الذين فهموا أنهم حتى لو تظاهروا بالآلاف، فليست التظاهرات بحد ذاتها هي ما يؤثّر، بل أن تشكل ضغطاً على المؤسسة الأمنيّة عن طريق المواجهة، وأن هذا الضغط ـ بحجم المعركة الحاليّة ـ يبقى هامشياً. وتلك أسئلة/مهمات، طرحها سياق تطور المسألة الفلسطينية، وسيعيد طرحها مراراً.

مجد كيال

كاتب فلسطيني من حيفا

غياب دائم للدولة عن رعاية الأيتام في مصر

الفيديو الذي انتشر مؤخرا على مواقع التواصل الاجتماعي لرجل يضرب مجموعة من الأطفال ويعذبهم بدار أيتام تدعى «مكة المكرمة» في مصر، أثار موجه من الغضب على الصعيدين السياسي والاجتماعي، مما دفع الدولة ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة التضامن الاجتماعي الى التدخل وإلقاء القبض على مدير الدار المتهم في تلك الحادثة وحبسه على ذمة التحقيق.

ليست الحادثة الأولى

وليست تلك الحادثة الأولى لتعذيب الأطفال في دُور الأيتام، حيث سبقتها حوادث مماثلة أو أكثر قسوة أحياناً فقبل ثلاثة أشهر فقط، انفجرت قضية تعرض أطفال بإحدى دور الأيتام بمنطقة السيدة زينب للتعذيب على يد مشرفيهم، حيث كان يتعرض الأطفال بداخل الدار للضرب والحرق والتجويع، وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بسحب تراخيص الدار وإغلاقه فيما تم نقل الأطفال إلى دار الأورمان.

وفي العام 2010، انفجرت قضية تعذيب مشرفتين بدار أيتام «أولادي» بالمعادي لستة أطفال باستخدام «لسعات» سكين، وقد تم ضبط الأدوات المستخدمة في التعذيب داخل الدار واعترف الأطفال أمام النيابة بتعرضهم للاعتداء. وفي العام الحالي وفي مدينة العاشر من رمضان التابعة لمحافظة الشرقية، قام مشرف دار أيتام بالاعتداء جنسياً على الأطفال، ولم تكن تلك أولى حوادث الاغتصاب للأطفال وهتك عرضهم بل تكررت بعد ذلك في أكثر من حادثة خلال الأعوام المنصرمة.

أسماء إسلامية ومعاملة غير إنسانية

الأمر الذي يدعو للسخرية في تلك الحوادث هو طبيعة الأسماء التي تتخذها تلك الدور لنفسها، فنجد أن معظمها، تحمل أسماء إسلامية كـ«ليلة القدر» و«أم القرى» و«مكة المكرمة» و«رفقاء النبي»... بينما طبيعة المعاملة التي يلقاها هؤلاء الأطفال في تلك الدور لا تجسد تعاليم الإسلام أو روحه، بل لا تعبر عن أي قدر من الرحمة والإنسانية.

معايير مُختلة

تتفاقم تلك الحوادث يوماً بعد يوم، نظراً لكثرة أعداد دُور الأيتام في مصر، وتزايدها بما يجعلنا نتوقف عند طبيعة المعايير والشروط التي تُقرها وزارة التضامن الاجتماعي من أجل إعطاء تراخيص لإنشاء مثل تلك الدور الخاصة، الأمر الذي جعل من إنشاء تلك الدور بمثابة منجم لمالكيها إذ يتم من خلالها الحصول على تبرعات من جهات خارجية بدعوى رعاية الأطفال.

وقد أثبتت التحقيقات في العديد من حوادث دور الأيتام في السنوات الأربع الأخيرة في مصر أن الغالبية العظمى من تلك الدور بها مخالفات مالية فجة، فضلا عن انها لا تقدم الرعاية الحقيقية للأطفال الأيتام بل تلجأ لأساليب تعذيب بادعاء تهذيبهم، بما قد ينتج في النهاية كبارا قساة ومجرمين من فرط ما تعرضوا له من ظلم وإهمال.

الدولة والدور الغائب

لا أحد يتحمل المسؤولية الأكبر في مثل تلك الحوادث سوى الدولة بمؤسساتها المختلفة المعنية بحقوق الطفل ورعايته. فعلى الرغم من أن للدولة الحق في إغلاق أي دار أيتام تنتهك حقوق الأطفال المتواجدين بها، إلا إنها ما زالت قاصرة عن القيام بدورها في هذا الصدد. فوزارة التضامن الاجتماعي لم تتحرك في الحادثة الأخيرة أو في مثيلاتها في السابق إلا كرد فعل بعد افتضاح الواقعة، وليس كفعل ناتج عن حق أصيل لها ودور واجب القيام به. تحركت بعد أن انتشر فيديو التعذيب على مواقع التواصل الاجتماعي، وتم تسليط الضوء عليه إعلامياً، ولنا أن نتخيل ماذا كان سيحدث إذا لم يكن هناك هذا التطور التكنولوجي. وعلاوة على عدم تفعيل آليات الرقابة على تلك الدور، سواء ماليا أو إداريا، فهناك غياب الرعاية الصحية من قبل السلطة لهؤلاء الأطفال وهي ملزمة بها طبقا لـ«قانون الطفل» بتعديلاته الصادرة في 2008، وهو يطلب الكشف الدوري على الأطفال، سواء البدني أو النفسي، للتأكد من سلامتهم.

تنسيق ضروري

علاج الأمر يكمن في ضرورة تحقيق التنسيق بين المؤسسات المعنية برعاية الطفل في مصر، كوزارة التضامن الاجتماعي، وبين المجلس القومي للأمومة والطفولة، ومعها مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالطفل، مع تكثيف الحملات الإعلامية المطالبة بضرورة تعاون المواطنين في الكشف عن أي مخالفات في تلك الدور، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة التشريعات الخاصة بمنح التراخيص لدور الأيتام من أجل ضبط تلك الظاهرة، والكف عن المتاجرة بحياة الاطفال.

باسم راشد

باحث في العلوم السياسية

عندي نظرية سياسية

أنا قررت أن تكون عندي نظرية سياسية. منذ طفولتي لم تكن عندي نظرية سياسية، ولا واحدة يا صاحبي. قررت عدم الاستسلام. تابعت النظريات السياسية حولي، رأيت أشخاصاً مع إسرائيل واشخاصاً ضدها، وأشخاصاً مع الخصخصة وأشخاصاً ضدها. رفض عقلي جميع هذه النظريات وبدأت في محاولة صياغة نظرية جديدة، ثم توصلت إلى أن العيب في الشعب. نوّرت الجملة في رأسي وتساءلت كيف لم يفكر فيها أحد من قبل. جلست مع أصحابي وقلت لهم إن العيب في الشعب، فقالوا لي صح، وهزوا رؤوسهم بلا مبالاة. لم يحبطن رد فعلهم. قلت ربما تعوزهم الإثباتات فأخذت في محاولة التوثيق للنظرية. مثلاً، هناك زحام في الشارع وهذا يثبت أن العيب في الشعب، واللغة تدهورت وهذا يثبت أن العيب في الشعب، الـ«دليفري» يتأخر وهذا يثبت أن العيب في الشعب. بالإضافة لذلك، فهناك لصوص بين الشعب، وهناك قوادون ومجرمون وعاهرات،

ثم تقولون لي إن العيب ليس في الشعب؟

على النظرية السياسية أن تكون مقنعة. هذا ألف باء السياسة. يقال لي أحياناً إن الشعب ثائر فأقول إن المشكلة أنه يثور لأتفه سبب وهذا لا بد أن يتغير. ويقال في أحيان أخرى إن الشعب صبور فأقول إن هذا يدلل على نظريتي لأن الشعب تعوّد على ثقافة الذل. طبعاً يقول لي البعض إن السلطة أيضاً تكذب وتسرق وترتشي فأسألهم، وهل أتت هذه السلطة من المريخ؟ هم من الشعب. العيب في الشعب.

الآن أنا أسأل نفسي سؤالاً، طالما أن نظرية العيب في الشعب قادرة على إثبات كل شيء، فلماذا لم يؤمن بها الجميع؟ ثم أهدأ وأفكر أن هذا بالضرورة لأن العيب في الشعب. أرفع الإبهام لنفسي في المرآة وابتسم باطمئنان.

الزاوية العمراء
كتب نائل
و رسم مخلوف

(نص نائل الطوخي ورسم مخلوف)

العربي السفير

متابعات

2.7 في المئة هي نسبة ارتفاع إنفاق البنوك والمؤسسات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تكنولوجيا المعلومات في 2014، والتي قدرت بـ13.2 مليار دولار، وفق تقرير اقتصادي نشرته مؤسسة «غارتنر للأبحاث».

اليمن: موسم الهجرة إلى السلاح

حتى العام 2011، كانت الغلبة السياسية في اليمن لمن يمتلك الأغلبية البرلمانية، وهو حزب «المؤتمر الشعبي العام» الحاكم (حينها)، وكان هناك معارضة قوية إلى حد ما تمثلت بـ«أحزاب اللقاء المشترك» التي وحّدت صفوفها ضد هيمنة المؤتمر رغم عدم امتلاكها إلا قرابة ثلث ما كان لدى هذا الأخير من مقاعد البرلمان. وكانت تلك الأغلبية البرلمانية القوية تعفي حزب المؤتمر من انتظار أي طرف لتمرير ما يتوافق مع مصالحه من قرارات وتشريعات. ولقرابة عقد كامل (2001–2011)، شغل الطرفان كفتي ميزان النظام، سلطة ومعارضة، مع أرجحية الأولى دون أي اعتبار لقوة سياسية ثالثة.

تغير الأمر تماماً بعد ذلك التاريخ. ويمكن القول إن التوقيع على المبادرة الخليجية في شباط/نوفمبر 2011 كان آخر احتكار لهما لتوجيه بوصلة اهتمام الشارع اليمني، وآخر عمل سياسي قام على التنافس بينهما كقوى سياسية رسمية وممثلة برلمانياً. وهو مثّل أيضا بداية لمسار آخر اعتمد على ما لدى الطرفين من قوة عسكرية، وليس شعبية أو انتخابية كان قد استند إليها في استحقاقه بأن يكون نداً للآخر على طاولة التوقيع الملكية بالرياض. ومنذ 2011، استمر السلاح في جر اليمنيين إلى منطقه على حساب السياسة، خاصة بعد إقرار قانون الحصانة الذي عطل فرص تحقيق العدالة وأفقد الأفراد الثقة بالوسائل المدنية، وهو أمر استغلته الميليشيات لتقوية منطقها والتوسع. وتستمر الجهود الجماعات في اليمن لتعطيل السياسة لمصلحة السلاح، مع بروز دعوات بين الحين والآخر لحمل السلاح في الجنوب، وتهجير السلفيين من دماج وهو أمر استغلته بالمقابل القاعدة لتقوية منطقها الطائفي واستقطاب سلفيين سابقين ليصبحوا مقاتلين. مأسست المبادرة الخليجية مبدأ العنف عبر احتوائها للأطراف والقضايا الأكثر تسليحا، وليس بالضرورة الأكثر عدالة. وفي المجمل، فقد زاد الإحباط العام من تحقيق حلم التحول الديموقراطي والاقتصادي، بسبب ازدهار الكيانات البدائية على حساب المشروع السياسي أو المدني.

وكامتداد طبيعي ــ أقل جوهرية وأكثر تفصيلية ـ لكل هذه الخلفية، فإن الطرفين الموقعين على المبادرة أصبحا معنيين بعد ذلك بإدارة عملية الحوار الوطني واحتكار نصيب الأسد من أعضاء إطاره، ولم يظهر أثرهما بعد ذلك إلا على شكل نزاع على المصالح الذاتية، من حيث تعيين نسب الممثلين في ذلك الإطار أو تقاسم المناصب الجديدة والمستحدثة بعد الحقائب الوزارية. وهذا جارٍ منذ كانون الأول/ديسمبر 2011 وحتى اليوم.

لكن ما جرى على الأرض منذ 2011 أصبح خارج قدرة الطرفين على التحكم، إذ إن انطلاق جولات الصراع المسلح بين حلفاء الإخوان المسلمين من جهة، والحوثيين ومن يدعم موقفهم من جهة أخرى، سبق انطلاق مؤتمر الحوار، واستمرت أثناء انعقاد جلساته بحضور ممثلي القوى المتحاربة خارج قاعاته، ووضعت بذلك ربما أسسا جديدة للتنافس السياسي، ليتحول إلى صراع يستند إلى الغلبة على أرض المعركة. شمالا، أصبح الإخوان المسلمون والحوثيون هما طرفي النزاع، ولم يعد حزب المؤتمر الشعبي ذو الأغلبية البرلمانية سوى طرف (شبه محايد) يدعو الطرفين إلى تحكيم العقل ونبذ العنف، ربما من باب الشماتة وليس حرصاً حقيقياً على وقف صراع القوى التي تضامنت لتنحيته جانباً حين خرجت مطالبة بتنحية رئيسه عن الحكم في شباط/فبراير 2011. وبمجرد تحقيقها هذا الهدف، ظهرت حقائق علاقتها التصارعية للعلن كما كانت من قبل. وفي الوقت ذاته تحولت أحزاب تحالف «اللقاء المشترك» الى العمل المنفرد. جاء ذلك نتيجة الخلفيات غير المنسجمة بين مكوّناته الحزبية، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ومثّل إسقاط نظام صالح ذروة ما يمكن أن يكون مشتركاً بينها. بعد ذلك بدأ اللقاء المشترك يخوض في نزاعات سياسية وغنائمية داخلية تلوح وتختفي بين حين وآخر، وتطوّر الأمر بعد حرب عمران الأخيرة لدرجة توجه «الإصلاح» صراحةً لاتهام شريكه الأساسي في اللقاء المشترك (الحزب الاشتراكي اليمني) بدعم الحوثيين ضده. رد الاشتراكي، وتبادلا الاتهامات التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاء اللقاء المشترك رسمياً بعد تجميده عملياً. وبذلك تكون أكثر التحالفات السياسية إشراقا وتأثيرا في الديموقراطية اليمنية على وشك الأفول. والمحزن أن أفوله يقع من دون تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في فرض أدوات سلمية جديدة لتداول السلطة، بل بعودة الأطراف الناشطة عملياً على الأرض بنفوذ كبير إلى ديارها لشحن بنادقها في ما يمكن تسميته «موسم الهجرة الى السلاح « في اليمن.

لم يعد حزب المؤتمر يمارس الدور الموازي لحجمه النيابي بعد تحول البرلمان إلى مؤسسة شكلية قائمة على التوافق، وتعطيل معظم بنود الدستور خلال المرحلة الانتقالية الجارية، كون المرجعية العليا الحالية تتمثل في المبادرة الخليجية. كما أنه تعرّض لشرخ أفقي في 2011 نتيجة التحاق بعض قياداته وأعضائه بركب «الثورة الشبابية». ثم تعرض لشرخ رأسي بعد ظهور خلافات رئيسه (الرئيس السابق علي عبد الله صالح) وأمينه العام (الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي) بإصرار الأول على البقاء على رأس الحزب الأكبر في البلاد، وعدم قدرة الرئيس الجديد على إزاحته، كونه مؤسس الحزب ورئيسه لأكثر من 30 عاما، وما يعنيه ذلك من عمق أثره في أوساطه.

يتزامن ذلك مع عدم عقد الحزب ـ كأغلب الأحزاب اليمنية ـ لمؤتمره العام وانتخاب قيادات جديدة تحافظ على وحدته في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ البلاد، لأنه يبدو مهدداً بأن يفقد، بخلافاته الداخلية، ما لم يفقده نتيجة صراعه مع القوى الأخرى. وهذا الأمر أدى ببعض منتسبيه لمناصرة قوى أخرى كالحوثيين بشكل غير رسمي، نكاية بخصمهم المشترك (الإخوان المسلمين وتحالفهم).

كل هذه العوامل أضعفت القوى السياسية الرئيسية في البلاد وساعدت على تراجع دورها على أرض الواقع، بينما ظهرت عوامل أخرى، إقليمية ومحلية، أعادت توزيع أدوار القوى المؤثرة على الأرض وفق معطيات جديدة، قد تصل بالبلاد إلى مصير كارثي، حيث استمر خط الصراع المسلح بين قوى الإسلام السياسي (سنة وشيعة) في التصاعد منذ 2011، سواء في إطار الانقسام الطائفي القائم بين دول الإقليم (الرياض وطهران)، أو امتداده المنفتح إلى أنقرة بعد فك عرى تحالف الإخوان مع الرياض، لتتضح انعكاساته في صنعاء على شكل عملية تسابق مسلح للسيطرة على أكبر قدر من جغرافيا البلاد قبل تقسيمها إلى أقاليم وفق مخرجات الحوار الوطني، تمهيداً لفرض السيطرة عليها بفعل الأمر الواقع. وهو ما يخدم القيادات المحلية لهذه القوى، وحلفائها في الإقليم الذين يقدمون لها الدعم، خاصة في ظل ضعف الدولة المركزية، وعدم قدرتها على التدخل كدولة فوق كل القوى الخارجة عن القانون، وهو ما ينطبق على نهج الأطراف المتصارعة بالسلاح، والمغادرة لمفردات التداول السلمي للسلطة والانتخابات النزيهة.

تمثلت أبرز الانعكاسات الحالية للصراعات المسلحة الأخيرة في سيطرة الحوثيين على محافظة عمران إلى جانب صعدة (يسيطرون عليها كليا منذ 2011م) بعد سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى من الطرفين، وإن كرّس ذلك ضعف الدولة وإخراج القوى السياسية غير المسلحة من المعادلة السياسية للبلاد، إلا أن الثارات المترتبة على كل جولة حرب كفيلة باستمرار سلسلة الاقتتال، وما يمثله ذلك من تدمير للبلاد وحرف كل مسارات التسوية السياسية القائمة باتجاه فوهة الدفع، سواء انتصر أحد الطرفين انتصاراً حاسماً، أو استمرت معاركهما وتوسعت دوائرها إلى أن تحل الميليشيات المسلحة محل الجيش الوطني، وزعاماتها محل السلطة القائمة التي تبقى الخيار الأفضل مهما كانت مساوئها الواضحة للعيان وضعفها الجلي الذي مثل أحد عوامل تحول القوى المسلحة إلى بديل للأحزاب السياسية على الأرض.

فارع المسلمي
باحث وصحافي من اليمن

حلم ..

بغداد / ضحى الخضيري

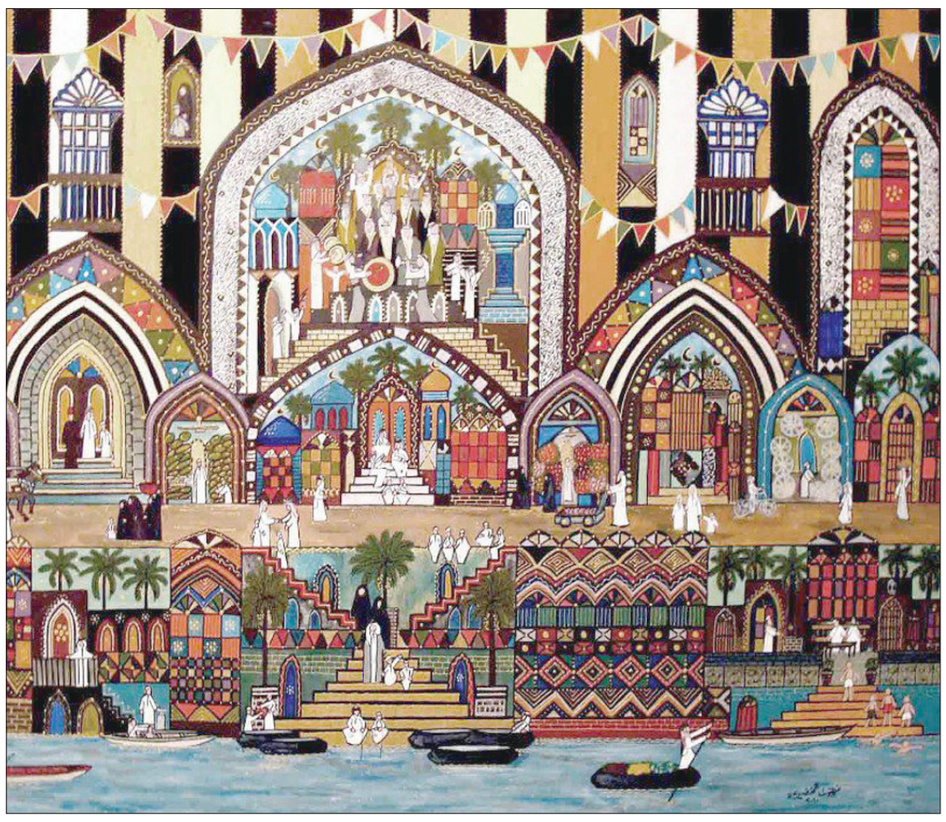

arabi@assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»:

– الأردن: «جمال»، الطفل الإرهابي ـ أحمد بو حمد
– يوميات الحصار السوري وكيفية المواجهة ـ مصعب بلشة
على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
على «تويتر»: السفير العربي - @Arabi Assafir

.. بألف كلمة

هدنة غزة: صيد سمك

بحر غزة خلال الهدنة عاد إليه صيادوه (روبيرتو شميد – أ ف ب)

مدونات

الإنقاذ وجامعة الخرطوم

كثيرون دهشوا لما تناقلته بعض الصحف تعليقا على خبر احتلال جامعة الخرطوم للمركز الثالث والأربعين إفريقياً في تصنيف جامعة شنغهاي جياوتون الصينية. بكى أستاذنا جعفر عباس على ما آل إليه حال الجامعة ودعا إلى حملة لإنقاذها.. إلا أنني وكثيرون من طلاب وخريجي الجامعة دُهشنا من دهشة هؤلاء، بل ودهشنا أكثر لأن الجامعة ـ بعد كل الصفعات التي تعرضت لها من أصحاب «المشروع الحضاري» ـ ما زالت تدخل التصنيفات العالمية وقد كان ظنّنا أننا فارقناها منذ أمد!

بدايةً لا بدّ أن نقرّ بأن التدهور الذي أصاب الجامعة لم يبدأ في عهد الإنقاذ، وإنما منذ «الديموقراطية الثالثة». ويمكننا تلخيص العديد من مظاهر استهداف النظام وأنصاره للجامعة قديما وحديثاً. أولها الحصار الاقتصادي، حيث حجّمت السلطة من ميزانيات تمويل الجامعة بصورة واضحة، ربما لصالح الجامعات الجديدة أو لغاية في نفس يعقوب، حتى أن إنفاق الدولة على الجامعة لم يتعد في أحيان كثيرة الفصل الأول. وقد ذكر لنا عميد سابق لكلية الطب أن ميزانية التسيير الممنوحة لجامعة الخرطوم في أحد الأعوام تقلّ عن ميزانية أحد المعاهد الجامعية العليا! بل وصل الفقر بالجامعة إلى حدّ عجزت فيه عن دفع فواتير الكهرباء والاتصالات..

من مدونة «لافتات» السودانية (السبت 2 آب/أغسطس 2014)
http://ezzankunna.blogspot.com/

خط الكفاية وتأنيث الفقر

عادة ما يتم تعريف الفقر بمصطلحات اقتصادية تركز على المقدرة المالية النسبية أو المطلقة للأفراد والأسر، وهو في اعتقادي تعريف «نسبي» للفقر الذي أصبح اليوم متعدّد الأبعاد، ولم يعد تعريفه مقتصراً على أنه نقص في السلع المادية والفرص، بل هو»ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد، والمقدرات والخيارات والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية»، كما عرّفته لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولعل أهم ما تناولته دراسة «خط الكفاية» الصادرة مؤخرا عن مؤسسة الملك خالد الخيرية ليس تحديد «رقم خط الكفاية» وإن كان هو المهم، ولكن ما وراء الفقر، خصوصا «آليات نشوء الفقر الاجتماعية»... تناولت الدراسة في إطارها النظري الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر وحددتها في ست نقاط: الخطاب الديني، العامل الثقافي، كبر حجم الأسرة، الفساد والفقرقراطية، بطالة الشباب وشيبنة العمل، تأنيث الفقر ونظام المواريث. ومسألة «تأنيث الفقر» هي الأبرز في خارطة الفقر. وما يؤكد أهمية المفهوم هو اتساع خارطة الفقر محليا أي ارتفاع نسبة الإعالة بين سكان السعودية، والتي بلغت حسب آخر الإحصاءات 64 في المئة، أي أن كل فرد موظف في المملكة يعول ستة آخرين علاوة على نفسه، واحتلال المرأة للنصيب الأكبر من الفئة «المعالة»...

من مدونة حلم أخضر السعودية (الاثنين 4 آب/أغسطس 2014)
http://tradalasmari.com/

تجارة الظلام في اليمن

إذا أردت أن تصبح ملياردير أً في أقل من عام، فكل ما عليك فعله هو العمل بقطاع الكهرباء في اليمن. إليكم الوصفة السحرية البسيطة للصوصية في المرحلة الانتقالية: بموجب الجرعة السعريّة الأخيرة، يباع ليتر الديزل في كافة أنحاء الجمهورية اليمنية (اليمن الاتحادي) بـ200 ريال. المواطن، المزارع، الأفران، الشركات، المصانع: كلهم سواسية، يشترون ليتر الديزل بـ200 ريال.

جهتان فقط تم استثنائهما من قرار سلطة المرحلة الكلفوتية:

1– المؤسسة العامة للكهرباء وحدها تشتري ليتر الديزل بـ40 ريال فقط (37 في المئة من إجمالي استهلاك الديزل في اليمن يذهب لها حسب بيانات 2013 وخلال عام سوف ترتفع النسبة لأنها صارت المنفذ الرسمي الوحيد لتهريب الديزل).

2– المحطات التابعة لمافيا بيع الطاقة التي تحصل على 700 مليون ليتر ديزل مجاناً.

فإذا كنت مدير عام مؤسسة الكهرباء أو قيادياً في الوزارة أو مشرفاً على واحدة من 20 محطة ديزل و3 محطات بخاري، فبوسعك إطفاء الكهرباء لمدة ساعة واحدة فقط، وبيع استهلاكها من الديزل بأقل بـ50 ريال من السوق، أي بـ150 ريال فقط، وسوف يأتيك المشترون من كل حدب وصوب (...)

من مدونة «محمد العبسي» اليمنية (السبت 9 آب/أغسطس 2014)
http://mohamedalabsi.blogspot.com/